

دراسة أعدها اتحاد العقاريين عن 66 منطقة في الكويت كشفت أن عدد القسائم الخالية في المنطقة الحضرية لا يتجاوز 14,079 قسيمة

الجراح: أزمة السكن الخاص تكمن في ندرة الأراضي وسوء التخطيط

العقاريين في مسألة تزويدهم بالمعلومات العقارية مشيراً إلى ضرورة أن يكون هناك مؤشر سعري للعقار لكل منطقة لمعرفة اتجاهات السوق. من جانبه طالب أمين الصندوق في اتحاد العقاريين ورئيس مجلس إدارة شركة البلاد للاستثمار العقاري عبداللطيف عبدالرزاق الجهات المعنية بضروة إشراك القطاع الخاص في عمليات التطوير والمساهمة في حل المشكلة الإسكانية وتقديم حلول مبتكرة وفعالة في تطوير البنية التحتية والحلول الإسكانية وعدم انفراد الدولة بدور اللاعب الأساسي في تقديم خدمة الرعاية الإسكانية.

المعالجات تكمن في زيادة العروض عن طريق بيع أراض جديدة وتوجيهها للتطوير والمعالجات السابقة والخاصة بفرض رسوم على الأراضي أدى في الحقيقة إلى تحميل المشتري النهائي المستخدم للاراضي تكاليف إضافية ورفع من قيمة الأراضي للمستويات الحالية غير الطبيعية. وعن الحلول المنتظرة أفاد الجراح بأن المطلوب من مجلس الأمة الحكومة في تلك الفترة وبناء على معطيات تلك الدراسة إلغاء القانونين رقمي 8 و 9 ، حيث انهما من القوانين التي حاربت القطاع الخاص بنهضة غير صحيحة وتسببا في رفع الأسعار واستبدالهما بوضع قوانين تشجع القطاع الخاص على التطوير في الإسكان وتمتع الاحتكار والمضاربة وذلك بوضع نظم للتطوير خلال فترة محددة.

ولفت إلى أن من الحلول المقترحة أيضا طرح أراض للبيع والإعلان عنها وفق جدول محدد وطول الأجل والإسراع ببيع أراضي منطقة خيطان المستعملة لأصحاب الطلبات الإسكانية للتخفيف من حمى ارتفاع الأسعار كما بالإمكان إعادة تقسيم المنطقة الوسطى (شرق وصحان وغرب أبو فطيرة) وفرزها إلى قسامت أقل من 400 م² وبيعها بالميزان العنق، حيث من شأنها توفير عدد كبير من القسامت وعمل توازن مؤقت للسوق.

ولفت إلى أن عدد الطلبات الإسكانية يتجاوز حسب الدراسة المنازل القائمة في الكويت والتي تم بناؤها منذ نشأة الكويت وهو عمليا عبارة عن بناء كويت جديدة للإيفاء بالطلبات الإسكانية القائمة الأمر الذي يحتاج إلى مصارحة مع التسعير الكويتي بحجم المشكلة وتداعياتها خصوصا فيما يتعلق بالبنية التحتية وعلى وجه الخصوص الكهرباء والماء والخدمات والشوارع والمجاري والمدارس والمحاف والمستشفيات والجامعات الموضوع كبير ومتشعب، لذا يجب الاستثمار في البنية التحتية وإعادة عجلة الاقتصاد الوطني للإيفاء بمتطلبات الإسكان.

وقال: قد حان الوقت لوضع حلول جذرية لتلك الأزمة والتي في مقدمتها تحرير الأراضي وفق نسب يحددها القانون، والتزام الدولة بتوفير المزيد من الأراضي للسكن، وأيضا إصدار قانون حديث للرهن العقاري يضع في يد المواطن أدوات تمويل إضافية تساعد على الحصول على السكن، وتساهم في تعزيز مبدأ الإذخار بدلا من دفع الأموال لسنوات طويلة في الإيجارات فضلا عن إنشاء قانون متكامل للتطوير العقاري، يسمح بمشاركة القطاع الخاص في تطوير الأراضي والمنازل، وبيعها للمواطنين وفق أسس ومعايير عالية واضحة، ما يستوجب علينا مراجعة قانوني 8 و9/2008 اللذين أثبتا إخفاقهما في خفض أسعار الأراضي، وأبعدا القطاع الخاص عن القطاع الإسكاني.

وأشار إلى أنه لا يمكن الاعتماد على الحكومة وحدها في حل تلك المشكلة دون مشاركة فاعلة للقطاع الخاص وتضافر الجهود لتحقيق لبسط تطورات الأسرة الكويتية، مشيرا إلى أن «القطاع الخاص بات يتطور المنازل والمناطق في عمان والبحرين والسعودية وغيرها من الدول، ويساهم في حل الأزمة الإسكانية في تلك الدول، إلا أنه ممنوع من المساهمة في حل الأزمة في الكويت بحكم القوانين السابقة التي قررت إلغاء قطاع التطوير العقاري بدلا من وضع الضوابط التي تحكمه وتمنع الاحتكار والتلاعب وتساهم في حل الأزمة».

وبين أن موضوع السكن الخاص في الكويت يمس كل مواطن، حيث حاولت الحكومة لم تجلس الأمة خلال العقود الماضية حل هذه المشكلة إلا أنها

حتى الآن 105,000 طلب يزيد كل سنة ومن المتوقع أن يصل خلال 20 سنة إلى 407,000 ألف طلب.

2 - طلب على القسامت غير مستحقين الإسكان وفق نظام المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

3 - طلب على القسامت بغرض الاستثمار والتأجير والإتجار.

4 - النساء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين، والخليجيون المستقرون في الكويت.

ولفت الجراح إلى أن توفير المسكن الملائم قد بات هاجسا لكل مواطن مقبل على تكوين أسرة وهو الأمر الناتج عن فشل الحكومات المتعاقبة في إيجاد حل جذري للمشكلة الإسكانية رغم توافر الأراضي والموارد اللازمة.

ونكر أن أزمة السكن الخاص قد تحولت إلى مشكلة «متفاقمة» بعد أن بدأ واضحا عن عدم قدرة الحكومة على حلها مبينا أن تلك المشكلة لم تعد مشكلة بعض الأسر بل باتت أزمة تتعاقب عليها

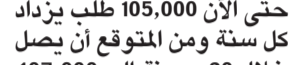
أو القسيمة الخالية وان عدد القسامت الخالية لعدد 66 منطقة 14,079 قسيمة وان المساحة الإجمالية للقسائم الخالية 66 منطقة 6,913,583 م² وان معدل مساحة القسيمة الخالية 491 م².

وأشار إلى أنه يتضح من خلال الدراسة أن نسبة عدد القسامت الخالية من إجمالي عدد القسامت الخالية والمنازل القائمة يعادل 11,8%، كما تمثل نسبة مساحة القسامت الخالية من إجمالي عدد المنازل القائمة 11,4%، والقسامت الخالية تعادل 11,4% الأمر الذي يؤكد أن المشكلة تكمن بمحدودية عدد الأراضي الخالية في المنطقة الحضرية في الكويت بشكل عام حيث إن عدد القسامت الخالية لا يزيد على 14,079 قسيمة وهو لا يمثل أكثر من 10% من إجمالي الطلب الحقيقي على قسامت السكن الخاص حيث يقدر حجم الطلب على السكن الخاص في الكويت على النحو التالي:

1 - طلبات إسكانية مستحقي الإسكان من المؤسسة العامة للرعاية السكنية والتي تبلغ

العبدالرزاق: إشراك القطاع الخاص في عمليات التطوير والمساهمة في حل المشكلة الإسكانية أمر ضروري

الدويهييس: الاتحاد لا يزال مستمرا في إعداد الدراسات ومستعد للتعاون مع الجهات الحكومية لحل المشكلات التي يعاني منها القطاع العقاري



توفيق الجراح متوسطا عبداللطيف عبدالرزاق وأحمد الدويهييس خلال المؤتمر الصحفي (سعود سالم)

للسكن الخاص المتاحة في السوق وما تمخذه من نسبة إلى إجمالي حجم الطلب على السكن الخاص.

وأوضح أنه تم إحصاء عدد المنازل القائمة وعدد الأراضي الخالية جاهزة للبناء في عدد 66 منطقة سكنية والتي تشكل أغلب المناطق السكنية وتم استثناء عدد من المناطق التي تحت التطوير وتتعلق في الإسكان الحكومي مثل مناطق جابر الأحمد - سعد العبدالله.. الخ وكذلك تم استثناء مدينة صباح الأحمد الحربية لأنها تستخدم كممنطقة شاليهات وكذلك تم استثناء بعض المناطق المستعملة مثل الجزء المستعمل من خيطان.

ونوه إلى أن الدراسة توصلت لبعض الحقائق منها أن إجمالي عدد المنازل القائمة والقسائم الخالية المقدر لعدد 66 منطقة هو 119,616 منزلا وأرضا خالية وأن إجمالي مساحات المنازل القائمة والقسائم الخالية لعدد 66 منطقة يقدر بـ 60,528,208 م² وان معدل مساحة القسيمة بالمنزل القائم يبلغ 506 م²

«بوبيان» وجمعية العلاج الطبيعي ينظمان حملة للتوعية بأهمية الرياضة لصحة الإنسان



الفترة البهلوانية



الفترة البهلوانية على الدراجة العالية المعروفة باليونسياكل

تنظيم أنشطة علمية وثقافية يومي الجمعة والسبت 6 - 7 سبتمبر 2013 في مجمع الأقيونز بمناسبة اليوم العالمي للعلاج الطبيعي تحت شعار «بالحرية... الحياة أجلي»، مؤكدا أهمية هذه النوعية من الحملات التوعوية والتي يتوقع أن تكون لها نتائج إيجابية في التقليل من بعض العادات الصحية السيئة.

وأضاف أن الحملة تتضمن مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى التعريف بمهنة العلاج الطبيعي ودورها المهم في المنظومة الصحية التي تعنى برعاية المرضى وتوزيع البروشورات التوعوية للجمهور وتنظيم مسابقات

للمنشود من وراء هذه الحملة الوطنية ألا وهو زرع ثقافة الحركة لدى الجمهور لتجنب العديد من المشاكل الصحية. من جانبه، قال مدير عام مجموعة الشؤون الإدارية في بنك بوبيان وليد خالد الباقوت إن حملة البنك بالتعاون مع جمعية العلاج الطبيعي تنظم للعام الثاني على التوالي بعد النجاح الكبير الذي حققته الحملة العام الماضي، لإسما في عدد المواطنين والمقيمين الذين قاموا بإجراء فحوصات طبية وصحية تساعدهم على اتخاذ قرارات هامة تتعلق بصحتهم. وأضاف أن الهدف الأساسي من هذه الحملة الوطنية هو إبراز أهمية الحركة في حياة الإنسان وتأثيرها المباشر على صحته انطلاقا من المثل العربي الشائع «الحركة بركة»، مؤكدا على أن الحملة تأتي في إطار الأنشطة والفعاليات التي يحرص البنك على القيام بها بالتعاون مع الجهات المعنية من أجل رفع الوعي بخطورة العادات السلبية المنتشرة في المجتمع والتي يمكن أن تؤثر على مستقبل الأجيال الحالية.

تنظيم أنشطة علمية وثقافية يومي الجمعة والسبت 6 - 7 سبتمبر 2013 في مجمع الأقيونز بمناسبة اليوم العالمي للعلاج الطبيعي تحت شعار «بالحرية... الحياة أجلي»، مؤكدا أهمية هذه النوعية من الحملات التوعوية والتي يتوقع أن تكون لها نتائج إيجابية في التقليل من بعض العادات الصحية السيئة.

وأضاف أن الحملة تتضمن مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى التعريف بمهنة العلاج الطبيعي ودورها المهم في المنظومة الصحية التي تعنى برعاية المرضى وتوزيع البروشورات التوعوية للجمهور وتنظيم مسابقات

للمنشود من وراء هذه الحملة الوطنية ألا وهو زرع ثقافة الحركة لدى الجمهور لتجنب العديد من المشاكل الصحية. من جانبه، قال مدير عام مجموعة الشؤون الإدارية في بنك بوبيان وليد خالد الباقوت إن حملة البنك بالتعاون مع جمعية العلاج الطبيعي تنظم للعام الثاني على التوالي بعد النجاح الكبير الذي حققته الحملة العام الماضي، لإسما في عدد المواطنين والمقيمين الذين قاموا بإجراء فحوصات طبية وصحية تساعدهم على اتخاذ قرارات هامة تتعلق بصحتهم. وأضاف أن الهدف الأساسي من هذه الحملة الوطنية هو إبراز أهمية الحركة في حياة الإنسان وتأثيرها المباشر على صحته انطلاقا من المثل العربي الشائع «الحركة بركة»، مؤكدا على أن الحملة تأتي في إطار الأنشطة والفعاليات التي يحرص البنك على القيام بها بالتعاون مع الجهات المعنية من أجل رفع الوعي بخطورة العادات السلبية المنتشرة في المجتمع والتي يمكن أن تؤثر على مستقبل الأجيال الحالية.

تنظيم أنشطة علمية وثقافية يومي الجمعة والسبت 6 - 7 سبتمبر 2013 في مجمع الأقيونز بمناسبة اليوم العالمي للعلاج الطبيعي تحت شعار «بالحرية... الحياة أجلي»، مؤكدا أهمية هذه النوعية من الحملات التوعوية والتي يتوقع أن تكون لها نتائج إيجابية في التقليل من بعض العادات الصحية السيئة.

وأضاف أن الحملة تتضمن مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى التعريف بمهنة العلاج الطبيعي ودورها المهم في المنظومة الصحية التي تعنى برعاية المرضى وتوزيع البروشورات التوعوية للجمهور وتنظيم مسابقات

تنظيم أنشطة علمية وثقافية يومي الجمعة والسبت 6 - 7 سبتمبر 2013 في مجمع الأقيونز بمناسبة اليوم العالمي للعلاج الطبيعي تحت شعار «بالحرية... الحياة أجلي»، مؤكدا أهمية هذه النوعية من الحملات التوعوية والتي يتوقع أن تكون لها نتائج إيجابية في التقليل من بعض العادات الصحية السيئة.

وأضاف أن الحملة تتضمن مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى التعريف بمهنة العلاج الطبيعي ودورها المهم في المنظومة الصحية التي تعنى برعاية المرضى وتوزيع البروشورات التوعوية للجمهور وتنظيم مسابقات

«بيتك للأبحاث»: ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخدمات السكن يقود التضخم في يوليو إلى 2,87%

مقارنة بالشهر السابق) وحيث إن تمت إعادة صياغة بعض الفئات التي يتألف منها المؤشر، فقد زادت أهمية تأثير قطاع الإسكان بصورة واضحة، حيث ترجيح المؤشر عند 28,9% مقارنة بنسبة 26,7% سابقا.

وارتفع التضخم في خدمات السكن بنسبة 4% على أساس سنوي في يوليو 2013 وهو نفس المعدل المسجل على أساس سنوي في يونيو 2013. ونلاحظ أن الاستثمار في القطاع العقاري تخطى حاجز المليار بعدد أن شهد فترة من الفتر في مستوى التداولات، وهي علامة على قوة ومرونة القطاع العقاري في الكويت، فعلى سبيل المثال خلال الربع الأول من 2013، كان المستثمرون يحاولون تركيزهم نحو العقارات الاستثمارية بعد شواهد على حدوث تراجع طفيف في الوزن النسبي للصفقات العقارية، إلا أن النشاط في السكن الخاص قد عاود الزيادة مرة أخرى خلال الربع الثاني من 2013.

وفي ضوء المؤشر الجديد، فقد قلنا برفع توقعاتنا لمعدل التضخم لسنة 2013 ليكون 7,3 من 2,5%، علاوة على ذلك، فإننا نتوقع أن يؤدي الطلب المستمر على السكن إلى ممارسة الضغوط على التضخم حتى نهاية 2013.

وعلى الرغم من أن الاعتدال في أسعار المواد الغذائية عالميا يساهم في تخفيف تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية، إلا أننا نتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 3,5% في عام 2014، حيث نتوقع أن يرتفع

الشهرية للسلسلة الجديدة فقط إلى أبريل 2012، على الرغم من أن الإدارة المركزية للإحصاء قد أصدرت أيضا متوسط البيانات السنوية للفترة بين عامي 2008 و2012. ونجد أن مجموعتي البيانات (الشهرية والسنوية) لديها تأثير بدفع التضخم قليلا فوق المستويات المذكورة سابقا.

فعلى سبيل المثال، أظهرت سلسلة مؤشر أسعار المستهلك القديمة، والتي توقفت في أبريل من هذا العام، أن التضخم يسير بمعدل 1,6% على أساس سنوي في ذلك الشهر بالتحديد، مقارنة بنسبة 2,8% وفقا للسلسلة الجديدة، وفيما يتعلق بالتضخم السنوي، نكرت الإدارة المركزية للإحصاء أن المتوسط زاد بنسبة 2,9% بالنسبة للسنة الماضية، إلا أنه وفي ظل السلسلة الجديدة، تم تعديل هذه النسبة بالزيادة إلى 3,2%.

ويمر ارتفاع أسعار الغذاء العالمية عبر سلسلة القيمة المحلية في الكويت مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. وقد ظل تضخم المواد الغذائية (والتي تشكل 18,3% من سلة أسعار المستهلك) مستقرًا فوق حاجز الـ 75 للشهر الثاني منذ يونيو 2013 على وصل إلى 6,3% على أساس سنوي في مايو 2013. وأظهرت التفاصيل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في بعض الفئات الفرعية بسبب التأثير المشترك لارتفاع أسعار الأسماك والمأكولات البحرية (1,0%) على أساس شهري) والفواكه الباردة والمجمدة والطازجة (0,4%) مقارنة بالشهر السابق) والخضراوات (4,8%)

الشهرية للسلسلة الجديدة فقط إلى أبريل 2012، على الرغم من أن الإدارة المركزية للإحصاء قد أصدرت أيضا متوسط البيانات السنوية للفترة بين عامي 2008 و2012. ونجد أن مجموعتي البيانات (الشهرية والسنوية) لديها تأثير بدفع التضخم قليلا فوق المستويات المذكورة سابقا.

فعلى سبيل المثال، أظهرت سلسلة مؤشر أسعار المستهلك القديمة، والتي توقفت في أبريل من هذا العام، أن التضخم يسير بمعدل 1,6% على أساس سنوي في ذلك الشهر بالتحديد، مقارنة بنسبة 2,8% وفقا للسلسلة الجديدة، وفيما يتعلق بالتضخم السنوي، نكرت الإدارة المركزية للإحصاء أن المتوسط زاد بنسبة 2,9% بالنسبة للسنة الماضية، إلا أنه وفي ظل السلسلة الجديدة، تم تعديل هذه النسبة بالزيادة إلى 3,2%.

ويمر ارتفاع أسعار الغذاء العالمية عبر سلسلة القيمة المحلية في الكويت مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. وقد ظل تضخم المواد الغذائية (والتي تشكل 18,3% من سلة أسعار المستهلك) مستقرًا فوق حاجز الـ 75 للشهر الثاني منذ يونيو 2013 على وصل إلى 6,3% على أساس سنوي في مايو 2013. وأظهرت التفاصيل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في بعض الفئات الفرعية بسبب التأثير المشترك لارتفاع أسعار الأسماك والمأكولات البحرية (1,0%) على أساس شهري) والفواكه الباردة والمجمدة والطازجة (0,4%) مقارنة بالشهر السابق) والخضراوات (4,8%)

أشار تقرير أصدرته شركة بيتك للأبحاث، المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول التضخم في شهر يوليو الماضي إلى أن مؤشر أسعار المستهلك المعدل الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء (والذي استخدمت فيه 2007 كسنة أساس وباستخدام ترجيحات جديدة) أظهر تراجع معدل التضخم إلى 0,16% في أساس شهري في يوليو مقارنة بنسبة الـ 0,23% على أساس شهري المسجلة في يونيو 2013. وقد جاء التباطؤ نتيجة انخفاض أسعار التبع وتكاليف الصيانة المنزلية. إلا أن أسعار المواد الغذائية ظلت مرتفعة لتسجل 0,5% على أساس شهري أو 5,4% على أساس سنوي في يوليو 2013. وفيما يتعلق بالمقارنة السنوية، تراجع معدل التضخم على الأساس السنوي ليصل إلى 2,87% في يوليو 2013 مقارنة بنسبة 3,04% في يونيو 2013. ومنذ بداية السنة وحتى يوليو، جاء متوسط التضخم عند 2,7% على أساس سنوي، أي أقل بقليل من توقعاتنا للتضخم لعام 2013 والتي نتوقع أن تكون 3% على أساس سنوي.

وكما نكرنا في تقرير سابق، نشرت الإدارة المركزية للإحصاء سلسلة معدلة لتضخم أسعار المستهلك، باستخدام 2007 كسنة أساس جديدة (بدلا من سنة 2000 سابقا)، فضلا عن تعديل بعض البنود التي تتضمنها السلة المعدلة من أجل تحسين دقة البيانات وتتضمن المعدلة من دخل الأسر ومسح الإنفاق في عام 2007 للإدارة المركزية للإحصاء، ويمتد تاريخ البيانات

أشار تقرير أصدرته شركة بيتك للأبحاث، المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول التضخم في شهر يوليو الماضي إلى أن مؤشر أسعار المستهلك المعدل الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء (والذي استخدمت فيه 2007 كسنة أساس وباستخدام ترجيحات جديدة) أظهر تراجع معدل التضخم إلى 0,16% في أساس شهري في يوليو مقارنة بنسبة الـ 0,23% على أساس شهري المسجلة في يونيو 2013. وقد جاء التباطؤ نتيجة انخفاض أسعار التبع وتكاليف الصيانة المنزلية. إلا أن أسعار المواد الغذائية ظلت مرتفعة لتسجل 0,5% على أساس شهري أو 5,4% على أساس سنوي في يوليو 2013. وفيما يتعلق بالمقارنة السنوية، تراجع معدل التضخم على الأساس السنوي ليصل إلى 2,87% في يوليو 2013 مقارنة بنسبة 3,04% في يونيو 2013. ومنذ بداية السنة وحتى يوليو، جاء متوسط التضخم عند 2,7% على أساس سنوي، أي أقل بقليل من توقعاتنا للتضخم لعام 2013 والتي نتوقع أن تكون 3% على أساس سنوي.

وكما نكرنا في تقرير سابق، نشرت الإدارة المركزية للإحصاء سلسلة معدلة لتضخم أسعار المستهلك، باستخدام 2007 كسنة أساس جديدة (بدلا من سنة 2000 سابقا)، فضلا عن تعديل بعض البنود التي تتضمنها السلة المعدلة من أجل تحسين دقة البيانات وتتضمن المعدلة من دخل الأسر ومسح الإنفاق في عام 2007 للإدارة المركزية للإحصاء، ويمتد تاريخ البيانات

أشار تقرير أصدرته شركة بيتك للأبحاث، المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول التضخم في شهر يوليو الماضي إلى أن مؤشر أسعار المستهلك المعدل الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء (والذي استخدمت فيه 2007 كسنة أساس وباستخدام ترجيحات جديدة) أظهر تراجع معدل التضخم إلى 0,16% في أساس شهري في يوليو مقارنة بنسبة الـ 0,23% على أساس شهري المسجلة في يونيو 2013. وقد جاء التباطؤ نتيجة انخفاض أسعار التبع وتكاليف الصيانة المنزلية. إلا أن أسعار المواد الغذائية ظلت مرتفعة لتسجل 0,5% على أساس شهري أو 5,4% على أساس سنوي في يوليو 2013. وفيما يتعلق بالمقارنة السنوية، تراجع معدل التضخم على الأساس السنوي ليصل إلى 2,87% في يوليو 2013 مقارنة بنسبة 3,04% في يونيو 2013. ومنذ بداية السنة وحتى يوليو، جاء متوسط التضخم عند 2,7% على أساس سنوي، أي أقل بقليل من توقعاتنا للتضخم لعام 2013 والتي نتوقع أن تكون 3% على أساس سنوي.

وكما نكرنا في تقرير سابق، نشرت الإدارة المركزية للإحصاء سلسلة معدلة لتضخم أسعار المستهلك، باستخدام 2007 كسنة أساس جديدة (بدلا من سنة 2000 سابقا)، فضلا عن تعديل بعض البنود التي تتضمنها السلة المعدلة من أجل تحسين دقة البيانات وتتضمن المعدلة من دخل الأسر ومسح الإنفاق في عام 2007 للإدارة المركزية للإحصاء، ويمتد تاريخ البيانات